الأمم المتحدة
A/RES/65/157
Distr.: General
25 February 2011
الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون
البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/65/436/Add.3*)]

٦٥/١٥٧ - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقررها ٥٧/٥٤٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وإلى قراراتها ٤٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٤٩/٢٢ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٤٩/٢٢ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٣/١٨٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢١٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٦/١٩٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢١٤ و ٥٨/٢١٥ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٣١ و ٥٩/٢٣٣ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٩٥ و ٦٠/١٩٦ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٩٨ و ٦١/٢٠٠ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٩٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢١٦ و ٦٣/٢١٧ المؤرخين ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وإلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٢٠٠١/٣٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ بعين الاعتبار قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تعيد تأكيد إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[١] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٢]،

وإذ تعيد أيضا تأكيد إعلان هيوغو[٣] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٤] اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

وإذ تعيد تأكيد دور إطار عمل هيوغو في توفير التوجيه في مجال السياسات بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى ''تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٠٩'' الذي صدر في المنامة في أيار/مايو ٢٠٠٩[٧]،

وإذ تدرك أن عام ٢٠١٠ يوافق حلول الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، كما يوافق منتصف المدة لإطار عمل هيوغو،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء عدد الكوارث الطبيعية ونطاقها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، وما أدى إليه ذلك من خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

(٦) انظر القرار ١/٦٥.

(٧) متاح على: www.unisdr.org.

وإذ تعرب أيضا عن قلقها البالغ إزاء الصعوبات المتزايدة التي تواجهها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في التصدي للكوارث والتأهب لها نتيجة للتحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتغير المناخ وأزمة الغذاء وما يترتب عليها مجتمعة من آثار،

وإذ تسلم بالعلاقة الواضحة بين التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث والانتعاش من الكوارث وبضرورة مواصلة بذل الجهود في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلم أيضا بالضرورة الماسة لمواصلة تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على ضرورة حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الملائمة والمتطورة والسليمة بيئيا والفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستخدام من أجل التوصل إلى حلول أكثر شمولا للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فعالية وكفاءة قدرات هذه البلدان على التصدي لمخاطر الكوارث،

وإذ تسلم كذلك بضرورة مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تفاقم قلة منعة المجتمعات إزاء الكوارث الطبيعية وبضرورة التصدي لتلك الأنشطة وبناء قدرات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية على تعزيز منعتها إزاء الكوارث ومواصلة تحسين تلك القدرات،

وإذ تسلم بضرورة مواصلة بلورة فهم لعوامل الخطر الكامنة، كما حددها إطار عمل هيوغو، بما فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤدي إلى تفاقم قلة منعة المجتمعات إزاء الأخطار الطبيعية والتصدي لتلك العوامل وبضرورة بناء القدرة على جميع المستويات للتصدي لمخاطر الكوارث ومواصلة تعزيزها وزيادة القدرة على مواجهة الأخطار المقترنة بالكوارث، مع التسليم أيضا بالأثر السلبي الذي تحدثه الكوارث في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان المعرضة للكوارث،

وإذ تسلم أيضا بضرورة إدماج منظور جنساني في تحديد وتنفيذ جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث، سعيا إلى الحد من قلة المنعة إزاءها،

وإذ تأخذ في اعتبارها مختلف أوجه وأشكال الضرر الذي يلحق بجميع البلدان، ولا سيما البلدان الأقل منعة، من جراء الأخطار الطبيعية الشديدة كالزلازل وأمواج تسونامي والانهيالات الأرضية والثورات البركانية والظواهر الجوية البالغة الشدة كموجات الحر وحالات الجفاف الشديد والفيضانات والعواصف وظاهرتي النينيو/النينيا التي تؤثر في العالم بأسره،

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا وجوب التصدي للأخطار ومواطن الضعف الجيولوجية والجوية الهيدرولوجية والقدرة على تحمل ما يقترن بها من كوارث طبيعية والحد من هذه الأخطار على نحو منسق وفعال،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية التصدي، لدى وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالقطاعات وفي حالات ما بعد الكوارث، لمخاطر الكوارث المتصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة وباستخدام الأراضي، ولأثر الأخطار المقترنة بالظواهر الجيولوجية والطقس والمياه وتقلب المناخ وتغير المناخ،

وإذ تلاحظ أن مخاطر الكوارث مشكلة متزايدة الحدة في المناطق الحضرية حيث تتركز الأخطار والسكان والأصول الاقتصادية،

وإذ تلاحظ أيضا أن الوصول إلى أقل المجتمعات منعة وأفقرها لا يزال يمثل تحديا كبيرا أمام تنفيذ إطار عمل هيوغو، وأنه على الرغم من إحراز تقدم كبير على مستوى السياسات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، فإن فوائد ذلك لم تظهر بعد على الصعيد المحلي،

وإذ تؤكد أن آثار الكوارث الطبيعية تعوق بشدة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشدد على أهمية الحد من مواطن الضعف إزاء الكوارث الطبيعية،

وإذ تلاحظ مع التقدير أهمية الدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام لتنفيذ إطار عمل هيوغو، وفقا للولاية المنوطة به، في تقوية نظام الاستراتيجية وتعزيز الدور القيادي الرفيع المستوى على نطاق المنظومة وتنسيق الحد من أخطار الكوارث،

١ - **تحيط علما** بتقريري الأمين العام عن تنفيذ القرارين ٦٣/٢١٧ و ٦٤/٢٠٠[٨]؛

٢ - **ترحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والشعوب على مواجهة الكوارث[٤]، وتؤكد ضرورة إدماج الحد من مخاطر الكوارث بشكل أكثر فعالية في سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها وبرمجتها، وتطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من أجل بناء القدرة على مواجهة الأخطار، والأخذ على نحو منهجي بنهج الحد من المخاطر في

---

(٨) A/65/388.

تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والانتعاش منها وفي الخطط الإنمائية الطويلة الأجل، كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تشجع** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمجتمع المدني، بما يشمل المنظمات غير الحكومية والمتطوعين والقطاع الخاص والأوساط العلمية، على مضاعفة الجهود من أجل دعم إطار عمل هيوغو وتنفيذه ومتابعته، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات فيما يتعلق بالتصدي بفعالية لآثار الكوارث الطبيعية؛

٤ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل على إدماج أهداف إطار عمل هيوغو ومراعاته بشكل تام في استراتيجياتها وبرامجها، مستعينة في ذلك بآليات التنسيق القائمة، وأن تساعد البلدان النامية عن طريق تلك الآليات على أن تضع وتنفذ، حسب الاقتضاء وعلى وجه السرعة، تدابير للحد من مخاطر الكوارث، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى القيام بذلك؛

٥ - **تسلم** بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تحقيق تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث، لأغراض منها حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما في ذلك تنفيذ إطار عمل هيوغو ومتابعته، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات الدولية لدعم تلك الجهود الوطنية؛

٦ - **تسلم أيضا** بأهمية التنسيق بين التكيف مع تغير المناخ والتدابير المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى إدماج هذه الاعتبارات على نحو شامل في خططها وبرامجها، بما في ذلك الخطط الإنمائية وبرامج القضاء على الفقر، وفي إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف في أقل البلدان نموا، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الجارية التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد؛

٧ - **ترحب** بالمبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي تضطلع بها الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، للحد من مخاطر الكوارث، وتكرر تأكيد ضرورة مواصلة إعداد مبادرات إقليمية وتطوير قدرات الآليات الإقليمية للحد من المخاطر، حيثما وجدت، لتعزيزها وتشجيع استخدام جميع الأدوات الموجودة وتبادلها، وتطلب إلى اللجان الإقليمية أن

تدعم، في حدود ولاياتها، الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد، بتنسيق وثيق مع الكيانات المنفذة في منظومة الأمم المتحدة؛

٨ - **تشجع** المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، وهو عبارة عن شراكة تابعة لنظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الذي يديره البنك الدولي، على أن يواصل دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو؛

٩ - **ترحب** بعقد الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث قريبا في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، بوصفه منتدى مهما للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو وتعزيز الوعي بالحد من أخطار الكوارث وتبادل الخبرات والتعلم من الممارسات الجيدة؛

١٠ - **تسلم** بأهمية إدماج منظور جنساني وتمكين المرأة وإشراكها في تحديد وتنفيذ جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث وفي استراتيجيات وبرامج الحد من المخاطر، وتشجع أمانة الاستراتيجية على مواصلة تعزيز النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة؛

١١ - **تشجع** المجتمع الدولي على دعم المشاركة النشطة للبلدان النامية في نظام الاستراتيجية وعملية استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو والدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث؛

١٢ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على بذل قصارى جهدها للتعجيل بالإدماج التام للحد من الأخطار وتعميم مراعاته في جميع برامجها وأنشطتها من أجل كفالة إسهامها في إنجاز إطار عمل هيوغو وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث؛

١٤ - **تشجع** الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار بانتظام في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية تنفيذ أهداف الاستراتيجية؛

١٥ - **تقر** بأهمية عمل الأمم المتحدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث وبالطلبات المتزايدة على أمانة الاستراتيجية وبضرورة توفير المزيد من الموارد الثابتة التي يمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لتنفيذ الاستراتيجية، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن ينظر في أفضل السبل لدعم تنفيذ استراتيجية الحد من الكوارث الطبيعية، مع مراعاة أهمية الدور الذي تضطلع به أمانة الاستراتيجية، من أجل كفالة توافر موارد كافية لتشغيل أمانة الاستراتيجية؛

١٦ - **تشدد** على أهمية نظم الإنذار المبكر بوصفها عنصرا من عناصر الحد من مخاطر الكوارث على نحو فعال على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، من أجل الحد من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الخسائر في الأرواح البشرية، وتشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء على إدماج هذه النظم في استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع الجهات المانحة والمجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم تلك المبادرات، حسب الاقتضاء، عن طريق تقديم مساعدات تقنية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وبناء القدرات ووضع برامج تدريبية؛

١٧ - **تؤكد** ضرورة التشجيع على زيادة فهم وإدراك أسباب الكوارث وضرورة بناء وتعزيز قدرات التصدي لها عن طريق جملة أمور، منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث وتيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة وتعزيز الترتيبات المؤسسية وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية وتوليها زمام الأمور عن طريق نهج مجتمعية لإدارة مخاطر الكوارث؛

١٨ - **تشدد** على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه في مرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ وأن يدعم عمليات التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ وتكييف برامج طويلة الأجل ذات صلة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث في أكثر المناطق عرضة لها، وبخاصة في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

١٩ - **تحث** المجتمع الدولي على أن يواصل، بوسائل منها التعاون الإنمائي والمساعدة التقنية، بحث طرق ووسائل للحد من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الآثار المترتبة على الظواهر الجوية البالغة الشدة، وبخاصة في البلدان النامية قليلة المنعة، بما فيها أقل البلدان نموا وبلدان في أفريقيا، عن طريق تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك إطار عمل هيوغو، وتشجع الترتيب المؤسسي للاستراتيجية على مواصلة عمله في هذا الصدد؛

٢٠ - **تؤكد** أهمية إعلان هيوغو[٣] وإطار عمل هيوغو وأولويات العمل التي ينبغي أن تأخذها في الاعتبار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في النهج الذي تتبعه في الحد من مخاطر الكوارث وأن تنفذها، حسب الاقتضاء، وفقا لظروفها وقدراتها، واضعة في اعتبارها الأهمية الأساسية للترويج لثقافة قوامها الاتقاء في مجال الكوارث الطبيعية، بوسائل منها تعبئة موارد كافية للحد من مخاطر الكوارث وللعمل على الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث على صعيد المجتمعات المحلية، ومن الآثار الضارة للكوارث الطبيعية في الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطط

الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢١ - **تقر** بأن الحد من أخطار الكوارث وزيادة القدرة على التكيف مع جميع أنواع المخاطر الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الجيولوجية والجوية الهيدرولوجية في البلدان النامية، بما يتماشى مع إطار عمل هيوغو، يمكن أن يعزز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تعزيز المنعة في مواجهة هذه الأخطار يمثل بالتالي أولوية عالية بالنسبة للبلدان النامية؛

٢٢ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتزايد التحديات التي تطرحها الآثار المترتبة على هذه الكوارث وإزاء تأثير تغير المناخ التي تعرقل التقدم صوب التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأخرى قليلة المنعة بصفة خاصة؛

٢٣ - **تؤكد** ضرورة تعزيز تعميم مراعاة الحد من أخطار الكوارث في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وإدماجه كممارسة في السياسات والبرامج في القطاع الإنساني وقطاع البيئة وفي وزارات التخطيط والمؤسسات المالية وفي غيرها من الهيئات المعنية؛

٢٤ - **تؤكد أيضا** ضرورة إدماج عمليات تقييم المخاطر في برامج الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تعزيز المنعة إزاء الأخطار الطبيعية؛

٢٥ - **تشجع** مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والأطراف في بروتوكول كيوتو[٩] الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[١٠] على مواصلة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، وبخاصة في البلدان النامية القليلة المنعة بشكل خاص، وفقا لأحكام الاتفاقية، وتشجع أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ في النظم الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحد من الكوارث الطبيعية في البلدان النامية؛

٢٦ - **تلاحظ مع التقدير** بدء حملة ''تمكين المدن من مجابهة الكوارث: مدينتي تستعد'' للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في إطار الاستراتيجية، بهدف زيادة قدرة المدن والمناطق الحضرية على التكيف عن طريق زيادة توعية المواطنين والحكومات المحلية بالخيارات في مجال الحد من الأخطار وعن طريق تعبئة الالتزام السياسي والدعم من الحكومات المحلية لإدماج

---

(٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٠٣، الرقم ٣٠٨٢٢.

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

جوانب الحد من الأخطار في التخطيط الإنمائي الحضري وفي الاستثمارات المهمة للهياكل الأساسية؛

٢٧ - **ترحب** بالحوار المواضيعي غير الرسمي للجمعية العامة بشأن الحد من أخطار الكوارث المقرر إجراؤه في نيويورك في ٩ شباط/فبراير ٢٠١١؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، في إطار البند الفرعي المعنون ''الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يتضمن توصياته بشأن استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو.

الجلسة العامة ٦٩
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠